

مستقبل الأزمة الليبية



شهد عام 2018 فشلا للجهود الأممية والدولية في تحقيق اختراق كبير بمسار الحل السياسي للأزمة الليبية، حيث فشلت الخطة التي أطلقها المبعوث الأممي إلى ليبيا "غسان سلامة"، في سبتمبر 2017، "خطة العمل الجديدة من أجل ليبيا"، لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بنهاية عام 2018، والتي كانت تقوم على: عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية الشاملة، وتنظيم استفتاء على دستور جديد للبيبا، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعد أقصاه سبتمبر 2018. وهي الخطوات التي لم يُنفذ أيٌّ منها. كما فشل أيضا تطبيق اتفاق باريس الموقَّع بين أطراف الأزمة الليبية في ماي 2018، والذي كان ينصّ على اعتماد الدستور وقانون الانتخابات وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في 10 ديسمبر 2018.

وفي محاولة لتفادي الانهيار التام لفرص الوصول إلى حل سياسي للأزمة الليبية؛ تقدّم المبعوث الأممي إلى ليبيا في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي، في 8 نوفمبر 2018، بمقترحات جديدة لتسوية الأزمة الليبية، شملت: عقد ملتقى وطني جامع خلال الأسابيع الأولى من عام 2019، لإتاحة الفرصة لليبين لبلورة رؤية مشتركة حول الفترة الانتقالية واثنامها من أجل التخلي عن استخدام القوة، واعتماد جدول زمني لتحقيق تقدّم في توحيد المؤسسات، يليه إجراء انتخابات بحلول ربيع 2019. وهي الخطوات التي تضمّنها البيان الختامي لـ "مؤتمر باليرمو" حول ليبيا، الذي عُقد في إيطاليا

يومي 12 و13 نوفمبر 2018، بحضور أطراف الأزمة الليبية وعدد من القوى الإقليمية والدولية ودول الجوار الليبي، والذي أكد أيضا أهمية احترام نتائج الانتخابات، ومحاسبة أولئك الذين يُعرقلون إجراءاتها. وشدد على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه (الاتفاق الصخيرات)، في 17 ديسمبر 2015، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا.

ومن ثم، فالأزمة الليبية تدخل عامها التاسع بإطار جديد للحل، وسط تساؤلات حول مدى احتمالية نجاحه في إنهاء الأزمة المستمرة منذ عام 2011، أو فشله على غرار المبادرات الأممية والدولية الأخرى، وذلك في ظل التحديات السياسية والأمنية التي تشهدها ليبيا. وفي إطار هذا التساؤل يمكن استشراف مستقبل الأزمة الليبية في عام 2019 على نحو ما يلي تفصيله.

غموض "المؤتمر الجامع":

على الرغم من اقتراب موعد انعقاده المحدد بالأسابيع الأولى من عام 2019، إلا أنه لم يتم حتى الآن تحديد الهدف النهائي من هذا الملتقى، والأطراف المشاركة فيه، وطريقة ومعايير اختيارها، وما هي ضمانات تنفيذ مخرجاته والالتزام أطراف الأزمة بها. يُضاف إلى ما سبق التضارب بشأن الموعد النهائي لهذا المؤتمر، فعقب إعلان أنه تم تحديد شهر فيفري 2019 موعدا لانعقاده، خرجت البعثة الأممية لتنفي صحة تحديد موعد لعقد المؤتمر.

ويذهب البعض إلى أن الهدف الأساسي من هذا الملتقى هو حشد أكبر عدد ممكن من القوى الاجتماعية الليبية للحصول على دعمها لمجموعة من الإجراءات والخطوات الهادفة لإخراج الأزمة الليبية من حالة الجمود، وذلك في مواجهة القوى والمؤسسات السياسية (مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة) التي أصبحت عائقا أساسيا أمام إنجاز الحل السياسي، فضلا عن تجديد شرعية وصلاحيات الاتفاق الصخيرات الموقّع في ديسمبر 2015 كإطار وحيد لحل الأزمة الليبية. غير أنه توجد مخاوف من فشل هذا الملتقى في تحقيق أهدافه حال لم تحظ مخرجاته بدعم القوى التي تسيطر فعليًا على الأرض.

عقبات أمام الاستحقاقات:

رغم تأييد عددٍ من القوى الدولية والإقليمية لمقترح المبعوث الأممي

بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية بحلول ربيع 2019، وإقرار مجلس النواب الليبي في طبرق لقانون الاستفتاء في 26 نوفمبر 2018 تمهيداً لإجراء الاستفتاء على الدستور الليبي الجديد؛ إلا أنه توجد مجموعة من العقبات قد تحول دون إجراء هذه الاستحقاقات، كما حدث سابقاً. ويتمثل أبرز هذه العقبات فيما يلي:

1- غياب التوافق حول قانون الاستفتاء، حيث أعلن المجلس الأعلى للدولة في الغرب الليبي، في جلسته بتاريخ 10 ديسمبر، رفضه لقانون الاستفتاء لتعارضه مع الاتفاق السياسي الليبي، وتقسيمه ليبيا إلى ثلاث دوائر انتخابية (طرابلس، برقة، فزان)، واشترطه أن يحظى الدستور بموافقة 50%+1 في كل إقليم على حدة، داعياً مجلس النواب إلى استكمال المشاورات للتوافق حول قانون الاستفتاء بما يضمن إنجازه. كما رفض عدد من قوى الشرق الليبي قانون الاستفتاء، على رأسها الجيش الوطني الليبي الذي اعتبر الناطق باسمه العميد "أحمد المسماري" أن إقرار قانون الاستفتاء بصيغته الحالية سيطيح من عمر الأزمة. فيما اتهم عضو المجلس الرئاسي عن الشرق المقاطع لجلساته "علي القطراني"، مجلس النواب بخلط الأوراق، منتقداً تقسيم ليبيا إلى ثلاث دوائر.

2- استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، ما يزيد من صعوبة تنظيم استفتاء على الدستور أو إجراء انتخابات في البلاد. ففي الشرق الليبي، لا تزال الاشتباكات مستمرة بين قوات الجيش الوطني الليبي والإرهابيين بالمنطقة القديمة وسط مدينة درنة، وذلك رغم إعلان المشير "خليفة حفتر"، في يونيو 2018، تحرير مدينة درنة، آخر معاقل تنظيم "داعش" بالشرق. وفي الغرب الليبي، لا تزال الميليشيات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة هي المهيمنة على المشهد هناك، فقد شهدت العاصمة الليبية طرابلس، لنحو شهر، منذ أواخر شهر أغسطس وحتى أواخر سبتمبر 2018، اشتباكات دامية بين مجموعات مسلحة تنتمي لمدينتي مصراتة وترهونة وأخرى متواجدة بطرابلس أسفرت عن مقتل نحو 115 شخصاً، وإصابة 560، بالإضافة إلى 17 مفقوداً.

كما لا تزال تهديدات تنظيم "داعش" الإرهابي قائمة، حيث نفذ العديد من الهجمات ضد مؤسسات الدولة الليبية، فقد هاجم أربعة من عناصره مقرّ وزارة الخارجية الليبية في طرابلس، في 25 ديسمبر 2018، ما أسفر عن مقتل 3 أشخاص. كما هاجم التنظيم مقر المؤسسة الوطنية للنفط، في سبتمبر 2018، ما أسفر عن مقتل شخصين، فضلاً عن مهاجمته مقر اللجنة العليا للانتخابات في طرابلس، في مايو 2018، وهو ما

أسفر عن مقتل نحو 20 شخصًا. ويضاف إلى ما سبق، التدهور الشديد في الأوضاع الأمنية بالجنوب الليبي الذي تنشط فيه جماعات الجريمة المنظمة التي تقوم بعمليات التهريب والاتجار في المخدرات والأسلحة، فضلًا عن كونه معبرًا رئيسيًا للهجرة غير الشرعية.

3- مخاوف من عدم قبول طرفي الصراع بنتائج الانتخابات والاستفتاء على الدستور، لا سيما وأن أحد الأسباب الرئيسية للانقسام الليبي هو رفض جماعات الإسلام السياسي الاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في يونيو 2014 التي فاز بها التيار المدني والفيدرالي. فضلًا عن إعلان الجيش الوطني الليبي في الشرق رفضه مشروع الدستور الليبي، ووصفه بالمعيّب، واتهام المتحدث باسمه العميد "أحمد المسماري"، في أكتوبر 2018، أعضاء الهيئة التأسيسية للدستور بـ"الحصول على رشوة من رئيس حكومة الوفاق الوطني" "فائز السراج"، قدرها 15 مليون دينار لتمرير الدستور".

تصاعد سيناريو الفيدرالية:

وقد بدأت إرهاباتها في قانون الاستفتاء على الدستور الليبي الذي قسّم ليبيا إلى ثلاث دوائر انتخابية بحسب الأقاليم التاريخية الثلاثة في ليبيا، وهي: طرابلس في الغرب (وتشمل: سرت، ومصراتة، وطرابلس، والزاوية)، وبرقة في الشرق (وتشمل: البطنان، والجبل الأخضر، وبنغازي الكبرى، وأجدابيا)، وفزان في الجنوب (وتشمل: أوباري، وسبها، وغدامس)، وأعطى القانون للأقاليم الثلاثة أوزانًا متساوية، حيث اشترط أن يحظى الدستور بموافقة 50%+1 في كل إقليم على حدة، وثلاثي المقترعين على مستوى الوطن لإقراره. وهو ما أثار القلق حول بقاء ليبيا دولة مركزية موحدة في المستقبل، حيث يرى البعض أن تقسيم ليبيا إلى ثلاث دوائر انتخابية -وفقًا لأقاليمها التاريخية- سيُكرّس الانقسام الاجتماعي والقبلي والسياسي في البلاد، وسيعطي دفعة قوية لدعاة الفيدرالية والمطالبين بتبني المحاصصة الإقليمية في توزيع المناصب السياسية وعائدات النفط.

تحديات التسوية:

1- استمرار التباين الشديد بين الشرق والغرب، رغم المحاولات الإقليمية والدولية والأممية للتقريب بينهما، وهو ما برز في رفض المجلس الأعلى للدولة في طرابلس قانون الاستفتاء الذي أقره مجلس النواب في طبرق، ورفض الجيش الليبي في الشرق لمشروع الدستور، خاصة وأن إقرار الدستور تنظر له الأمم المتحدة وعدد من القوى

الدولية كخطوة أولى نحو حل الأزمة الليبية.

2- احتدام التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا، إذ تدعم كل منهما أطرافًا متنافسة في الصراع الليبي. ففي الوقت الذي تدعم فيه باريس قوات "خليفة حفتر" بالشرق الليبي، وتدفع باتجاه توحيد المؤسسة العسكرية تحت سيطرته لمكافحة التنظيمات الإرهابية؛ فإن روما تقيم علاقات وثيقة مع الغرب الليبي ممثلًا في مدينتي طرابلس ومصراته، وذلك حفاظًا على مصالحها الاقتصادية، خاصة في مجال الطاقة، حيث شركة "إيني" الإيطالية التي لديها استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة الليبي، وكذلك على مصالحها الأمنية، حيث إن الغرب الليبي هو نقطة الانطلاق الأساسية لأغلب المهاجرين غير الشرعيين. وترى إيطاليا في هيمنة "حفتر" على المشهد العسكري والأمني الليبي تأكيدًا للنفوذ الفرنسي هناك، وهو ما يجعل الاستراتيجية الإيطالية في ليبيا مرتبطة بشكل أو بآخر بالميليشيات المسلحة في طرابلس ومصراته.

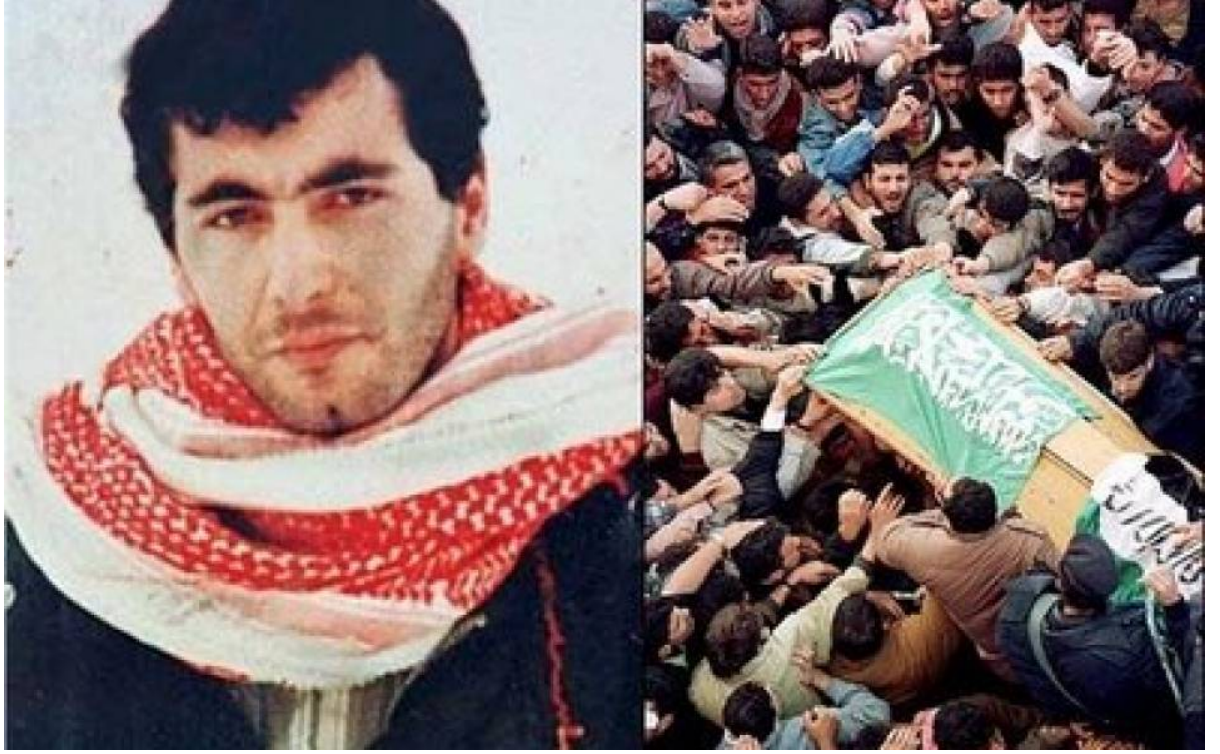
وفي الوقت الذي كانت تدعم فيه فرنسا إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا بنهاية العام الجاري، كانت إيطاليا تعارض ذلك بشدة، وترى أن إجراءها سيزيد من تعقيدات الأزمة الليبية. وقد وصف وزير الداخلية الإيطالي "ماتيو سالفيني"، في أغسطس 2018، الإصرار الفرنسي على إجراء الانتخابات بأنه "أمر خطير وسيئ من قبل المستعمرين المتغطرسين مثل الوزراء الفرنسيين". كما حمّل وزير الداخلية والدفاع الإيطاليان فرنسا مسؤولية تردي الأوضاع في ليبيا على خلفية الاشتباكات التي شهدتها العاصمة طرابلس في سبتمبر 2018. واتهمت وزيرة الدفاع الإيطالية "إليزابيتا ترينتا" فرنسا بـ"وضع مصالحها أولاً فوق مصالح الشعب الليبي وفوق مصالح أوروبا نفسها"، وقد أقر رئيس البرلمان الأوروبي "أنطونيو تاياني"، في ديسمبر 2018، بوجود خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي حول إدارة الوضع في ليبيا، معتبرًا أن هذه الخلافات ليست في مصلحة أي طرف، وقد تتسبب في عدم التوصل إلى حل، داعيًا إلى صياغة موقف مشترك.

3- الأدوار السلبية لبعض القوى الإقليمية في الأزمة الليبية، ويأتي على رأسها المحور التركي-القطري الداعم للتنظيمات المتطرفة في الغرب الليبي، حيث تم ضبط حاويتين بميناء "الخمس" تحتويان على شحنة أسلحة صوتية قابلة للتعديل وذخيرة قادمة من تركيا، في 19 ديسمبر 2018، رغم أن الأوراق الرسمية المرفقة مع الحاوية تحتوي على بيانات تُفيد بأنها حاوية تحتوي على مواد غذائية، وهو ما أثار انتقادات ليبية، وقامت حكومة الوفاق الوطني بفتح تحقيق،

فيما أعربت البعثة الأممية عن قلقها، ودعت خبراء الأمم المتحدة للتحقيق في هذه الواقعة. وفي محاولة من جانب تركيا لاحتواء الغضب الليبي، أرسلت وزير خارجيتها "جاويش أوغلو"، في 22 ديسمبر 2018، إلى طرابلس، حيث التقى رئيس حكومة الوفاق "فائز السراج"، وأكد له أن واقعة شحنة الأسلحة لا تمثل سياسة أو نهج تركيا، واتفق الجانبان على فتح تحقيق مشترك لبحث ملابس الحادثة وكشف المتورطين.

ختاماً، يبدو أن هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية أمام فرص إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية وإتمام الاستحقاقات الدستورية والانتخابية في البلاد، مما يزيد من احتمالات استمرار الصراع الليبي خلال عام 2019، خاصة في ظل عدم التوافق الإقليمي والدولي حول الحل في ليبيا، وتركيز القوى الدولية اهتماماتها بالأساس على الأزميتين السورية واليمنية، فضلاً عن انخراط عدد من القوى الإقليمية والدولية في أدوار تنافسية تزيد من تعقيدات الأزمة، وهو ما يظهر بوضوح في التنافس الإيطالي الفرنسي.

**الذكري 23 لا غتيال مهندس
المقاومة يحيى عيداش**



اليوم ذكرى اِسْتِشْهاد مهندس المقاومة الفلسطينية وكتائب القسّام، يحيى عياش، الذي ارتقى إثر اغتياله على يد الاحتلال الصهيوني عام 1996 شمالي قطاع غزة.

وُلد عياش في 6 ماي 1966، في قرية رافات جنوب غرب مدينة نابلس شمال الضفة المحتلة، حيث كان يوصف في طفولته أنه كان "هادئا ولا يحبّ الاختلاط كثيرا بغيره من أطفال الحي". درس عياش في قريته حتى أنهى دراسة الثانوية العامة بتفوق والتحق بجامعة بيرزيت، وتخرّج من كلية الهندسة قسم الهندسة الكهربائية عام 1988، وبعد تخرّجه حاول الحصول على تصريح خروج للسفر إلى الأردن لإتمام دراسته العليا ورفضت سلطات الاحتلال طلبه، وتزوّج إحدى قريباته وأنجب منها ولدين هم البراء ويحيى.

وصفه بعض قادة الاحتلال بعدة ألقاب منها (الثعلب، العبقرى، الرجل ذو الألف وجه، الأستاذ، المهندس)، فقد كانوا معجبين إعجابا شديدا بعدوهم الأوّل كما كانوا يصفونه، والمطلوب رقم 1 لديهم. كانت أولى بدايات عياش في صفوف كتائب القسّام مطلع عام 1992، وتركز نشاطه في مجال تركيب العبوات الناسفة من موادّ أولية متوفرة في الأراضي الفلسطينية.

وبعد مذبحة الحرم الإبراهيمي في فيفري 1994 طور أسلوبا بالهجمات لينتقل إلى العمليّات الاستشهادية، واعتبر مسؤولا وقتها عن سلسلة من هذا النوع من الهجمات، ممّا جعله على رأس المطلوبين للاحتلال.

وفيما يتعلق بالعمل العسكري، فترجع بدايات المهندس إلى أيّام الانتفاضة الأولى، وتحديدًا عامي 1990-1991، حيث توصّل إلى مخرج لمشكلة شحّ الإمكانيات المتوفّرة وندرة المواد المتفجّرة وذلك بتصنيع هذه المواد من المواد الكيماوية الأولية التي تتوفّر بكثرة في الصيدليات ومحلات بيع الأدوية والمستحضرات الطبيّة. وكانت العمليّة الأولى بتجهيز السيّارة المفخّخة في "رامات أفعال"، وبدأت على إثر ذلك المطاردة المتبادلة بين يحيى عيّاش والاحتلال وأجهزته الأمنيّة والعسكريّة.

ويُعدّ يوم الأحد 25 أبريل 1993 بداية المطاردة الرّسمية ليحيى عيّاش؛ ففي ذلك التاريخ غادر المهندس منزله، وفي مساء ذلك اليوم، داهمت قوّات كبيرة من جيش ومخابرات الاحتلال المنزل وقامت بتفتيشه والعبث بالأثاث وتحطيم بعض الممتلكات الشّخصية للمهندس، وبعد أن أخذ ضبّاط الشاباك صورة الشّهيد جواد أبو سلمية التي كان المهندس يحتفظ بها توجّه أحدهم إلى والده مهدّدًا "يجب على يحيى أن يسلم نفسه وإلاّ فإنّه سيموت وسوف نهدم المنزل على رؤوسكم".

وتواصلت المداهمات والاستفزازات من جيش الاحتلال وأجهزته بهدف بثّ الخوف والرّعب بين العائلة القرويّة اعتقادًا بأنّ ذلك يؤثّر في معنوياتهم ويثني المهندس عن مقاومة الاحتلال.

أُغتيل عيّاش في بيت لاهيا شمال قطاع غزّة بتاريخ 5 جانفي 1996 باستخدام عبوة ناسفة زرعت في هاتف نقّال كان يستخدمه الشّهيد أحيانًا. وقد نفّذت كتائب القسام سلسلة عمليّات استشهادية ثأرًا لاستشهاده أدّت إلى مقتل نحو 70 صهيونيًّا وجرح مئات آخرين.

**سامي أبو زهري لـ "عيّاش":
الجاسوس هو من وصفه ياسر عرفات**

بأنّه كرازاي فلسطين



قال د. سامي أبو زهري، القيادي في حركة حماس، إنّ خطاب رئيس السلطة محمود عباس الذي ألقاه مساء الإثنين مليء بالتفاهات ولا يليق بأيّ فلسطيني.

وأضاف أبو زهري في تصريح نشره على حسابه في تويتر: "الجاسوس الذي ذكره عباس ليس غزّة التي دوّخت الاحتلال وإنّما من وصفه ياسر عرفات بأنّه كرازاي فلسطين".

للتذكير فإنّ عباس هاجم، خلال كلمة ألقاها في مقرّ المقاطعة برام الله في الذكرى الـ54 لانتفاضة فتح، حركة حماس وإتّهمها بمنع فعاليات انتفاضة الحركة في قطاع غزّة. وقال عباس: "إنّ من يحاول أن يمنعنا من إيقاد الشّعلة في غزّة هو جاسوس ومرّ علينا من أمثالهم كثيرون، ومنذ انتفاضة الثّورة ونحن نعاني من هؤلاء الجواسيس وهم في مزابل التّاريخ الآن، وكلّ من ينحرف عن الخطّ الوطني وإرادة الشّعب سيكون على مزابل التّاريخ".

ما هي أسباب انتفاضة

“السترات الصفراء” في فرنسا؟



الأستاذ محمد
كشكار

من أجل تزيين برنامجه وإضافة نكهة عدالة اجتماعية، واعدّ فرنسا هولاء أثناء حملته الرئاسية باقتطاع 75% من الأرباح التي تزيد عن مليون أورو في السنة (تقريباً 3 مليون دينار). رُفِضَ الوعدُ من قِبل المجلس الدستوري. قلده ماكرون في 2017، وحذف الأداء على المسكن وذلك بهدف إضفاء نوع من الشعبية لتعديل صورته كمرشّح النخبة والبنوك (روتشيلد). وقع فيما بعد تمطيماً الإجراء على ثلاث سنوات.

من المفارقة الكبرى أنّ أبناء الطبقات الشعبية هم أكثر من انتقد مستوى فرض الضرائب رغم أنّهم هم أكبر المستفيدين من نظام إعادة توزيع الثروات المبني على الاقتطاع الضريبي. يبدو أنّ الانتماء الجهوي هو الذي أذكى هذا الشعور بالحيف؛ كلما ارتعد المواطن الفرنسي عن المدن الكبرى، كلما زاد الشعور بعدم المساواة في الانتفاع من نظام إعادة توزيع الثروات عكس سكان باريس. هؤلاء المواطنون “من وراء البلايك” أحسّوا بتردّي خدمات

القطاع العمومي: أولاً، مشقة التنقل زادت صعوبة قطع بعض الخطوط الحديدية مما أجبر هؤلاء على استعمال سياراتهم الخاصة، وضعيفة جعلتهم يتذمرون أكثر من قرار الترفيع في ثمن المحروقات، ثانياً، إغلاق بعض المكاتب البريدية وبعض المدارس الابتدائية وبعض الصيدليات وبعض أقسام التوليد في الأرياف، مصالح من المفروض أن تستمر لأنها ممولّة من الضرائب وهي عنوان التضامن العمومي والدليل المحسوس على الفائدة التي تجنيها الطبقات الشعبية من عدالة نظام توزيع الثروات.

على العكس، يبدو أن الدولة أصبحت في خدمة الأغنياء الأقوياء: في 2011، اكتشفنا أن "ليليان بتنكور"، المرأة الأغني في فرنسا، أخفت على مصلحة الضرائب (Fisc) ثروة بقيمة 100 مليون أورو (تقريباً 300 مليون دينار) بينما تبرّعت نقداً لفائدة الحملة الانتخابية الرئاسية لساركوزي، لم تُقدّم ضدّها أيّ شكوى إلى أن وافهاها الأجل سنة 2017. "جيروم كاوزاك"، وزير مالية هولاند والمكلف بمقاومة التهرب الضريبي، اعترف سنة 2013 بأنّه يملك حساباً سرياً في سويسرا بقيمة 600 ألف أورو (تقريباً 1800 ألف دينار) بعدما أنكر وكذب في البرلمان، صدر في حقّه حكم بأربع سنوات سجناً لكنّه بقي حراً طليقاً.

في الفترة الممتدّة بين 2005 و2017، ألغت الدولة 350 ألف موطن شغل في مصالح الإدارة المالية العمومية بما فيهم أعوان الاستقبال المكلفين بمعالجة مطالب المواطنين البسطاء الراغبين في تسوية مناسبات لنزاعاتهم الضريبية مع هذه المصلحة بالذات ممّا انجر عنه حيفٌ جديدٌ: 69% من المشتكين الأغنياء سُويت نزاعاتهم بصفة ودّية ومرضية مقابل 51% فقط من المشتكين الفقراء. وفوق إحساس الفقراء بالعجز عن تسديد ضرائبهم، يُضاف اعتقادهم بأنّ ما أخذ منهم ذهب جلاّه في جيوب الأغنياء ولم يذهب لتحسين خدمات المؤسسات العمومية مثل المدارس والمستشفيات وشركة السكّة الحديدية.

هدايا مجانية تمنحها الدولة للمؤسسات الخاصة: سنّ قانون يجذب الأغنياء أداء مجمل الضريبة المفروضة على نقل الميراث أو جزء كبير منها إذا نقلوا ملكيتهم إلى ورثتهم قبل موتهم، قانون يحرم الخزينة العامّة من دخل سنوي يُقدّر بـ500 مليون أورو (تقريباً 1500 مليون دينار).

خاتمة لوموند: إذا كان من المبكر تقييم مستقبل حركة "السترات الصفراء"، فإنّها أثبتت جدارتها وأماط اللثام عن شعورٍ بالضيم الضريبي، شعورٍ كان يختم ببطءٍ في صفوف الطبقات

الشعبية على مدى عقود خلت.

Référence: Le Monde diplomatique, décembre 2018, Extrait de l'article «Les classes populaires et l'injustice fiscale. Aux sources de la colère contre l'impôt», par Alexis Spire, sociologue, pp. 1 & 22

(ترجمة مواطن العالم)

السودان/ البشير يقرر تعليق الدراسة بكل مستوياتها



قرر الرئيس السوداني عمر البشير إسناد حراسة المنشآت الحيوية للجيش السوداني، واستمرار تعليق الدراسة بكل مستوياتها، بدعوى تخطيط المحتجين لإحداث خسائر كبيرة وسط الطلاب وصغار السن.

وصدرت القرارات في اجتماع عقده البشير، الجمعة، وضمّ نائبه ومدير جهاز الأمن، ووزير شؤون الرئاسة، ووزير الدفاع والداخلية، ورئيس البرلمان، لبحث أزمة الاحتجاجات في البلاد.

وكان وزير التعليم العالي، الصادق الهادي المهدي، قد أعلن الجمعة، تعليق الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في الخرطوم، من السبت وإلى أجل غير مسمى.

وأوضح مساعد الرئيس السوداني، فيصل حسن إبراهيم، أن ما تمّ بثّه من مرض نائب الرئيس بكري حسن صالح، وضرب البشير بواسطة حرسه الشخصي "شائعات".

وأقرّ فيصل، بوجود أزمات في الخبز والوقود، وبالمقابل نفى حجب الحكومة لأموال الناس.

وأردف، "المشكلة تكمن في نقص المخزون النقدي في بنك السودان، ونقص الدواء، وكلّ الأزمات اعترفت بها الحكومة وتعمل حالياً على حلّها، لكن لن تحلّ بين يوم وليلة".

وتابع، "لا يزال هناك استقرار سياسي وأمني في البلاد، والمظاهرات الاحتجاجية مشروعة ومقبولة، لكن ليس مسموحاً أن تتحوّل إلى عمل تخريبي".

ومنذ الأربعاء، تشهد مدن سودانية مظاهرات توسّعت الخميس، ما أسفر عن مقتل 8 أشخاص بولايتي القضارف (شرق) ونهر النيل (شمال)، بحسب ما أعلنته السلطات.

وتجدّدت موجة الاحتجاجات المندّدة بالأوضاع الاقتصادية والغلاء، السبت، في مدن بربر (شمال) والجزيرة آبا، والرهد (جنوب).

وتلت الاحتجاجات إعلان حالة الطوارئ في ولاية النيل الأبيض (جنوب) السبت، لترتفع أعداد الولايات السودانية المعلنة في بعض مدنها حالات طوارئ، عقب موجة احتجاجات تشهدها البلاد منذ الأربعاء، إلى أربع ولايات من جملة 18 ولاية.

كما فرضت السلطات الأمنية حالة الطوارئ في مدينتي دنقلا (شمال) والقضارف، إلى جانب عطبرة.

ويعاني السودان من أزمات في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق

الموازية (غير الرسمية)، إلى أرقام قياسية تجاوزت أحيانا 60 جنيها مقابل الدولار الواحد.

عاجل/ مجلس الشيوخ: محمد بن سلمان مسؤول عن مقتل خاشقجي ويجب معاقبته



مجلس الشيوخ الأميركي يوافق بالإجماع، على مشروع قانون يعتبر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مسؤولا عن مقتل جمال خاشقجي، ويجب معاقبته.

كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر



لقد أعاق الشلل السياسي في الجزائر، التي تعتمد على النفط، إجراء إصلاحات اقتصادية تحتاجها البلاد بشكل كبير. لتفادي حلول حقبة جديدة من عدم الاستقرار، ينبغي على الحكومة زيادة الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، إضافة إلى تحسين الفرص أمام الأعداد المتزايدة من الشباب في البلاد. هذا أهم ما توصّل إليه تقرير "مجموعة الأزمات الدولية" بخصوص الوضع الاقتصادي بالجزائر. وإليك التّفصيل:

لقد اكتسبت حاجة الجزائر منذ أمد بعيد لتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط والغاز سمة الإلحاح منذ بدأت أسعار النفط بالانخفاض بشكل دراماتيكي في العام 2014. لقد جعلت الحقائق المالية سياسة ارتفاع معدّلات الإنفاق التي سادت في العقد الماضي أمرا غير قابل للاستدامة، حيث أفرغت خزائن الدولة بسرعة وزادت من حجم العجز. لكن رغم تعهّدات الحكومات المتعاقبة بتنفيذ الإصلاحات وإعادة التوازن إلى مالية الدولة، فإنّ الشلل السياسي منع تبني سياسة حاسمة. الماضي القريب- ذكرى الرّكود الاقتصادي الذي ساد عقد الثمانينيات وعدم الاستقرار السياسي الذي نشأ عنه وأفضى إلى الحرب الأهلية في التسعينيات- يعيق جهود الحكومة الرّامية إلى الوصول إلى توافق سياسي على الإصلاحات وتنفيذها. إلا أنّ عدم القيام بالإصلاحات من شأنه أن يسرّع حدوث موجة جديدة من عدم الاستقرار. ولحلّ هذا اللّغز، ينبغي على الحكومة أن تتبني درجة أكبر من الشفافية والتواصل بشكل أفضل حول التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وشمول أكبر شريحة ممكنة من المعنّيين الاقتصاديين والاجتماعيين، والتّركيز بشكل أكبر على الشباب بوجه خاصّ.

لكن ثمّة عقبتان رئيسيتان تحولان دون ذلك؛ فالمصالح السياسية

الخاصة ذات النفوذ تسعى لحماية الوضع الراهن، الذي يعود بالفائدة على طبقة الأعمال التي تعتمد على الدولة. كما أن العوامل السياسية تثبط حماسة الـ اندفاع نحو مقاربة أكثر حسماً؛ حيث إن ذكرى الاضطرابات السياسية وإراقة الدماء التي تبعت الإجراءات التقشفية والإصلاحات السياسية في الثمانينيات والتسعينيات لا تزال حية في الذاكرة. لقد جعل الإقرار بأن الإنفاق السخي للدولة ساعد في تحقيق التهدئة في البلاد في أعقاب "العقد الأسود"، عقد التسعينيات، عندما قتل نحو 200,000 جزائري في القتال بين الدولة والتنظيمات الإسلامية، جعل الحكومة تبدي درجة مفهومة من الحذر حيال عكس هذه السياسة. كما أن مسألة خلافة الرئيس وماهية التركة التي ستركها عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس منذ العام 1999 ومهندس المصالحة الوطنية، تلقي بثقل كبير. يبدو بوتفليقة عازماً على الترشح لفترة رئاسية خامسة مدتها خمس سنوات في الانتخابات في نيسان القادم، رغم الاعتلال صحته والدعوات الشعبية التي تطالبه بنقل المشعل إلى جيل جديد، وهو عامل يساهم بشعور عام بالشلل.

رغم زيادة الإيرادات في العام 2018 بفضل انتعاش أسعار النفط (الذي قد لا يدوم)، يمكن لأزمة اقتصادية محتملة أن تحصل قريباً جداً، أي في العام 2019. وبالتالي يمكن لهذه الأزمة أن تتقاطع مع التوتّرات المحيطة بالانتخابات الرئاسية (التي يتوقع أن يفوز بها بوتفليقة بسهولة إذا ترشح، كما هو متوقع)، وبعد ذلك ما يتوقع من احتمال انتقال القيادة. ولتحاشي حدوث أزمة، نفذت الحكومة جولات متتابة من تقليص الإنفاق، ستستغرق وقتاً لإحداث نتائج، ونفذت سياسة نقدية توسعية، تغذي التضخم ولا تساهم سوى في كسب الوقت للحكومة دون معالجة المشاكل الجوهرية. رغم أن المسؤولين وضعوا أجندة أوسع للتنوع الصناعي وإصلاح الدعم الحكومي، بين إجراءات أخرى، فإن الخبراء المحليين والأجانب على حد سواء يقولون إن الاستراتيجية شاملة للإصلاح لا تزال غائبة. للمصالح السياسية ومصالح قطاع الأعمال حوافز أكبر مما ينبغي لمقاومة التغيير وهي تبدد فرصة تجاوز منحنى الأزمة المالية المحتملة، التي إذا تأخرت معالجتها، ستتطلب سياسات أكثر إيلاماً وأكثر زعزعة للاستقرار.

لقد كان انعدام اليقين السياسي المحيط بصنع السياسات الاقتصادية واضحاً في ظل حكومة رئيس الوزراء عبد المجيد تبون في العام 2017، الذي عُرل بعد محاولته إحداث تغييرات جريئة على

السياسة الاقتصادية. رئيس الوزراء الذي حل محلّه، أحمد أويحيى، شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات في الماضي ويعدّ أحد دعائم المؤسسة الحاكمة؛ فما يفتقر إليه من حيث التجديد يعوّضه بالخبرة والقدرة على معالجة الأقسام الداخلية الضبابية للحكومة. لكن في المحصلة، فإن أي حكومة يحد من فعاليتها الشلل المتزايد- سواء كان فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية أو في مجالات أخرى- للنظام المتركّز بشكل كبير حول الرئيس، في انعكاس للوضع الصحيّ لبوتفليقة وانعدام اليقين حول الكيفية التي سيصوغ فيها خليفته العلاقة بين السلطة السياسية، والقطاع العام والقطاع الخاص.

بمرور الوقت، سيترتب على الجزائر أن تقوم بأكثر من تعديلات تقنية هامشية على سياستها الاقتصادية. ينبغي أن تسعى لإعادة التفاوض على عقد اجتماعي ضمني بين الدولة ومواطنيها قيّده لمدّة طويلة مزايا (وعيوب) اقتصادها "الرّيعي" القائم على النّفط، الذي يقضي بأن على الدولة أن تقدّم وعلى الشعب أن يطيع. لقد أصبحت الشكوك في ذلك الترتيب أكثر وضوحاً، وتجلت بشكل رئيسي في الاحتجاجات الاجتماعية- الاقتصادية المتكرّرة في سائر أنحاء البلاد. لكن، ومنذ أواخر الثمانينيات، ولدت المعارضة التي عبّرت عن الرّغبة بالتغيير من خلال الاحتجاجات الجماهيرية، والدّعوات للإصلاح السياسي وجملة من الأشكال الأخرى للنشاط التي أدت إلى تقديم تنازلات من قبل الدولة، ولدت في كثير من الأحيان درجة عميقة من عدم الاستقرار والصراع. بعد نحو عشرين عاماً من نهاية الحرب الأهلية في عقد التسعينيات، حان الوقت للشروع في الابتعاد عن نموذج يبدو على نحو متزايد، ورغم كل الاستقرار والسلام الذي حقّقه، غير قابل للاستدامة.

ومن أجل الشروع في هذه العملية، على الحكومة أن تتخذ خطوات متواضعة لوضع خريطة طريق للإصلاح الاقتصادي:

- أن تكون أكثر مبادرة وشفافية مع الشعب حول وضع المالية العامة وكيف تعتمزم معالجتها. على الحكومة أن تتحاشى تبني سياسات جديدة دون التشاور مع مؤسسات الدولة وتحضيرها. كما ينبغي أن تسعى لمعالجة القلق الشعبي المتنامي حيال الفساد، على سبيل المثال بتعيين هيئة لمراجعة الوسيلة الأفضل لكبح جماحه من خلال الإصلاحات الإدارية والتشريعية. وسيشكّل هذا طريقة أكثر فعالية لمكافحة الفساد على المدى البعيد من المحاكمات التي يعتبرها الناس مسيئة ولا تفعل

شيئا يذكر في ردع حدوث الفساد في المستقبل؛
▪ إشراك نطاق أوسع من فعاليات الأعمال والمجتمع المدني في مشاوراتها حول السياسة الاقتصادية، وبشكل يتجاوز جمعيات الأعمال ونقابات العمال التي تعدّ حاليا الجهات الرئيسية التي تتحاور مع الحكومة؛
▪ التأكيد بشكل خاصّ على الشباب، من الساعين للحصول على العمل إلى رواد الأعمال، في صياغة أجندة الإصلاح. يمكن أن يحدث ذلك، بداية، من خلال إجراء مسح لاحتياجات الجزائريين الشباب وإنشاء آليات تشاور لإدماج آرائهم في وضع أجندة الإصلاح.

للاطلاع على التقرير كاملا، انظر
<https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/192-breaking-algeri-as-economic-paralysis-arabic.pdf>

فرنسا / مقتل متظاهرة بطريق الخطأ في احتجاجات "السترات الصفراء"



صدمت سائقة، اليوم السبت، متظاهرة كانت تشارك في حملة لإغلاق الطريق في أرجاء فرنسا فقتلتها بطريق الخطأ فيما احتشد الآلاف على الطرق السريعة احتجاجا على زيادة الضرائب على الوقود.

وتسبب المتظاهرون، الذين خرجوا في إطار حركة شعبية تعرف باسم "السُّترات الصُّفراء"، في اختناقات مرورية على طرق سريعة وأغلقوا ساحات خلال احتجاجهم على قرار الرئيس إيمانويل ماكرون زيادة الضرائب على الوقود.

وحظيت الاحتجاجات، التي جرى التنظيم لها إلى حد كبير على مواقع التواصل الاجتماعي وتهدف لمنع الوصول إلى بعض مستودعات الوقود والمطارات، بدعم من بعض النُخب المستأين من إصلاحات ماكرون الاقتصادية وأسلوبه في الحكم.

وقال وزير الداخلية الفرنسي كريستوف كاستانير في تصريحات نقلها التلفزيون إن سائقة أصيبت بالفرع عندما أحاط المحتجون بسيارتها على طريق في منطقة سافوا بجنوب شرق فرنسا، فزادت السرعة وصدمت متظاهرة وقتلتها.

وأفادت وزارة الداخلية بأن 16 شخصا أصيبوا بإصابات طفيفة في حوادث أخرى في أنحاء البلاد، وأن شخصا دهسته سيارة في شمال البلاد وفي حالة حرجة. وأضافت الوزارة أن عدد المشاركين في الاحتجاجات يوم السبت يقدر بنحو 50 ألف متظاهر.

وقالت مصادر بالشرطة إن بعض الحوادث وقعت عند محاولة سائقين غير مشاركين في الاحتجاجات تفادي إغلاق الطرق.

وتجمّع المحتجون في مناطق تتسم بالحساسية بينها مدخل نفق أسفل جبل مون بلون بمنطقة جبال الألب، وحدثت اختناقات مرورية بالعديد من الطرق السريعة.

وخرج متظاهرون أيضا في مدن بينها مرسييا التي أغلق نحو مئة شخص طرقا حول مينائها.

وجرت الموافقة على رفع الضرائب على الوقود أواخر 2017 وبدأ التأثير يظهر مع ارتفاع أسعار الوقود في أكتوبر، لكن الأسعار تراجعت إلى حد ما منذ ذلك الحين.

وتهدف زيادة الضريبة على الديزل إلى تشجيع السائقين على قيادة سيارات أكثر مراعاة للبيئة.

وزير دفاع الكيان الصهيوني أفيغدور ليبرمان يؤكد استقالته



د. سامي أبو زهري
@DSZuhri



استقالة ليبرمان هي اعتراف بالهزيمة والعجز في مواجهة المقاومة الفلسطينية، وهو انتصار سياسي لغزة التي نجحت بصمودها في إحداث هزة سياسية في ساحة الاحتلال.

276 12:07 PM - Nov 14, 2018



أكد وزير دفاع الكيان الصهيوني أفيغدور ليبرمان استقالته بعد حالة من الغموض والارتباك تسبب بها الخبر. وقال في كلمة تلفزيونية على الهواء مباشرة إن حزبه سيخرج من الحكومة نتيجة لاستقالته.

ليبرمان وصف في قراره الذي سيكون ساريا بعد 48 ساعة على تقديم الاستقالة المكتوبة الاتفاق الذي تم بوساطة مصرية يوم الثلاثاء ووافقت عليه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأنه "استسلام للإرهاب".

وقال ليبرمان في إشارة إلى أن "الإسرائيليين" الذين قتلوا خلال الهجمات الصاروخية الفلسطينية قبل سريان الهدنة يوم الثلاثاء "إذا بقيت في مناصبي فلن أستطيع أن أنظر في عيون سكان الجنوب".

وقال سامي أبو زهري، المتحدث الرسمي باسم حركة حماس على حسابه على تويتر، إن استقالة ليبرمان هي اعتراف بهزيمة وعجز في مواجهة المقاومة الفلسطينية.

ونقلت رويترز عن خبراء سياسيين صهاينة توقعهم بأن نتناهو، الذي خسر الكثير من تأييده من جراء ملفات تتعلق بقضايا فساد، قد يأمر بإجراء انتخابات مبكرة، ورحيل ليبرمان وسحب حزبه "إسرائيل بيتنا" من الائتلاف الحاكم سيرك الكنيست بدون خمسة مقاعد من ما مجموعه 120 مقعدا، وستتبقى لرئيس الوزراء بنيامين

نتنياهو أغلبية بفارق مقعد واحد، وهو ما قد يدفع نتنياهو لإجراء الانتخابات الوطنية المقررة في نوفمبر 2019 قبل أوانها.

ورأوا أيضا في قرار ليبرمان التخلي عن محاولة سحب الأصوات من نتنياهو ومنافسه من اليمين المتطرف وزير التعليم نفتالي بينيت من حزب "البيت اليهودي" قبيل الانتخابات.

ويعيش الكيان الصهيوني حالة من التملل على خلفية التوتر الأمني الأخير في قطاع غزة وجنوب الكيان وذلك إثر توغل فاشل لوحدة الذخبة في الجيش الإسرائيلي أسفر قبل يومين عن مقتل نور بركة قائد في كتائب عز الدين القسام وستة فلسطينيين آخرين.

وأيد ليبرمان اتخاذ إجراء عسكري صارم ضد نشطاء حركة حماس في قطاع غزة، رغم سماح الحكومة بضح أموال قطريّة إلى القطاع الفقير الأسبوع الماضي وقبولها أمس الثلاثاء هدنة بوساطة مصرية أوقفت هجمات صاروخية فلسطينية وضربات جوية من الاحتلال.

وقد تمّ أمس الإعلان عن التوصل لوقف لإطلاق النار بين حركة حماس وتل أبيب عبر وساطة مصرية، ما أثار انتقادات الأوساط السياسية في الكيان. لكنّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حاول الدفاع عن القرار بقوله "في ظروف طارئة مثل هذه لا يمكن الكشف عن قرارات ضرورية لأمن البلاد ولا اعتبارات يجب أن تبقى طي الكتمان حتى لا يطلع عليها العدو" حسب تعبيره.

وأضاف نتنياهو أيضا " أعداؤنا توسّلوا إلينا أن نقبل وقف إطلاق النار وهم يعرفون لماذا فعلوا ذلك".

"ميدل إيست آي": محمد بن سلمان حاول إقناع نتنياهو بشن حرب على (حماس) في غزة



قال موقع "ميدل إيست آي" نقلا عن مصادر داخل السعودية، إن "ولي العهد السعودي محمد بن سلمان حاول إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشن حرب على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة، وذلك ضمن خطة لصرف الانتباه عن قضية قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

وأوضحت مصادر الموقع نفسه أن مجموعة عمل أنشئت في السعودية اقترحت شن حرب على غزة ضمن حزمة إجراءات وسيناريوهات لمواجهة الأضرار التي تسببت فيها التسيّرات التركية بشأن اغتيال خاشقجي داخل قنصلية بلاده بإسطنبول. وتقول تركيا إن الأوامر بقتل خاشقجي صدرت من أعلى المستويات في القيادة السعودية.

وتتكوّن مجموعة العمل من مسؤولين داخل الديوان الملكي السعودي ووزارتي الخارجية والدفاع والاستخبارات، وتقدّم هذه المجموعة تقريرا لولي العهد السعودي كل ست ساعات، وقد اقترحت هذه المجموعة على محمد بن سلمان أن شن حرب في غزة سيصرف انتباه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ويعيد للواجهة تعويل أميركا على دور الرياض في حماية المصالح الاستراتيجية لتل أبيب.

كما اقترحت مجموعة العمل على ولي العهد السعودي تحييد تركيا بكافة الطرق، بما فيها محاولة تقديم رشوة لرئيسها رجب طيب أردوغان عن طريق عرض شراء أسلحة تركية وإصدار محمد بن سلمان تصريحات تشيد بالعلاقات بين الرياض وأنقرة.

وكان لافتا أن يقول ولي عهد السعودية أثناء مؤتمر مبادرة المستقبل بالرياض الشهر الماضي إن جريمة خاشقجي استخدمت للوقية بين تركيا والسعودية، مشددا على أن ذلك لن يحدث ما دام في السعودية ملك اسمه سلمان بن عبد العزيز، وولي عهد اسمه محمد بن سلمان، ورئيس في تركيا اسمه رجب طيب أردوغان.

وأشار موقع ميدل إيست آي البريطاني إلى أن بعض توصيات مجموعة العمل لولي العهد السعودي أخبر بها أحد المقرّبين من محمد بن سلمان وهو تركي الدخيل مدير قناة العربية التابعة للسعودية، الذي سبق أن كتب مقالا تحدّث فيه عن أكثر من ثلاثين إجراء محتمل ستلجأ إليها الرياض إذا فرضت عليها واشنطن عقوبات بسبب قضية خاشقجي.

ومن بين هذه الإجراءات المضادّة رفع أسعار النفط مرتين أو ثلاث مرّات، وعرض إقامة قاعدة روسيّة في شمالي المملكة، والتحوّل إلى الصّين وروسيا لتصبحا المزوّدين الرّئيسين للسّلاح بالنّسبة للسّعودية عوضاً عن الولايات المتّحدة.